United Nations A/HRC/32/35/Add.7

General Assembly

Distr.: General
15 June 2016

Arabic/English only

Human Rights Council
Thirty-second session
Agenda item 3
Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development

Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons on his mission to Iraq: comments by the State*

Note by the Secretariat

The Secretariat has the honour to transmit to the Human Rights Council the comments by the State on the report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons, Chaloka Beyani.

* Reproduced as received.

GE.16-09872(E)

Please recycle

ملاحظـــات عامـــة حـــول ملاحظات على تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للمشردين داخلياً عن بعثته الى العراق

اولا: مصطلح المشردين داخليا

- المصطلح هو ترجمة لكلمة displaced، والمشرد من الناحية اللغوية هو تشريد الشخص وتركه بدون مأكل أو مأوى.
- تستخدم وزارة الهجرة والمهجرين مصطلح (نازح)، وهو فيما يبدو اقرب من الناحية القانونية واللغوية لوصف حال المواطنين العراقيين الذي تعرضت مناطقهم لاحتلال تنظيم داعش الارهابي، كون النزوح يشير الى تغيير مكان السكن بشكل مفاجئ ومؤقت الى اماكن سكن بديلة. اما مصطلح التشرد فهو يدل على بقاء الشخص بلا مأوى او مأكل وهذا قد يعطي انطباعاً بان الحكومة والمؤسسات المعنية أهملته ولم تهتم بوضعه الاستثنائي وهذا الامر لم يحصل، لان هناك اهتمام وسعي كبير من الحكومة لحل مشكلة هؤلاء المواطنين فضلا عما وفرته من تخصيصات مالية واتخاذ سياسات واجراءات للحد من تدهور اوضاعهم. ونحن هنا نميل لمصطلح النزوح اكثر من مصطح التشرد.

ثانيا: مصطلح تنظيم الدولة

- تحدث التقرير عن مصطلح تنظيم الدولة 30 مرة، وعرّف التقرير تنظيم الدولة تعريفاً مختصراً بأنه (المعلن ذاتياً في العراق والشام، المعروف بإسم داعش).
- لم يصف التقرير تنظيم داعش بأنه كيان ارهابي ولا مرة في التقرير.
- يتحفظ العراق على استخدام مصطلح تنظيم الدولة في التقرير ويطالب تغييره الى مصطلح تنظيم او كيان داعش الارهابي وفقا لقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة ولكافة الخطابات والتصريحات الرسمية لمختلف دول العالم ولاسيما الدول المنضوية تحت لواء التحالف الدولي، ولن يتعامل العراق الا مع الوصف الدقيق للتنظيم وهو تنظيم داعش الارهابي اينما حلت عبارة تنظيم الدولة في التقرير.

- ان كثرة استخدام تنظيم الدولة دون وصفه بالارهاب يغاير الحقائق على الارض ولا يعكس مدى مشروعية واحقية الحرب التي تخاض ضده بوصفها حرب ضد الارهاب.

ثالثا: مصطلح النزاع واطراف النزاع

- تحدث التقرير في اكثر من فقرة من فقراته عن مصطلح النزاع واطراف النزاع والنزاع المستمر.
- يرفض العراق استخدام هذا المصطلح للاشارة الى الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي وذلك لان القوات الامنية العراقية بمختلف صنوفها لا يمكن ان توضع في اطار نفس المقياس مع هذا التنظيم الارهابي، وهي ليست طرفا في نزاع معه، وانما هي تخوض حرباً ضد الارهاب دفاعاً عن سيادة وكرامة البلد والمواطنين، وبالتالي فان مفردة النزاع اينما وردت في التقرير يرفضها العراق ويتعامل معها على اساس انها حرب ضد تنظيم داعش الارهابي وليست نزاعاً داخلياً او دولياً.

رابعاً: فقرات التقرير

1- تحدثت المقدمة في الفقرة (1) من التقرير، السطر الثالث، بالآتي (إن هدف الزيارة هو دراسة حالة حقوق الانسان للمشردين داخلياً، في سياق النزاع المستمر ضد تنظيم الدولة المعلن ذاتياً في العراق والشام، بإسم داعش).

يرى العراق ان هذه الفقرة تحتاج الى اعادة صياغة تتناسب مع الظروف الموضوعية وواقع الحرب ضد الارهاب، وان تكون الفقرة بعد السطر الثالث على النحو الاتي ((.... وكان الهدف من الزيارة هو دراسة حالة حقوق الانسان للنازحين في سياق الحرب التي يخوضها العراق ضد تنظيم داعش الارهابي (تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام)، وكذا النظر في الأطر القانونية والسياسات والبرامج الرامية الى التصدي لأزمة النزوح)).

2- الفقرة (3) رحب العراق بكل المنظمات الدولية والشخصيات ذات العلاقة بالملفات الانسانية، وقد تعاملت الحكومة العراقية معهم بكل شفافية، وقدمت كافة التسهيلات لهم من اجل الوصول الى النتائج المطلوبة.

3- تحدثت الفقرة (5) عن موجات النزوح التي تعرض لها العراق في التاريخ المعاصر ويمكن توضيحها وفقاً للاتي:

- الهجرة من الريف الى المدينة.
- هجرة اليهود من العراق.
- هجرة الكورد الفيليين.
- هجرة وترحيل الكورد من مناطق سكناهم.
- هجرة اهل الاهوار بعد تجفيفها.
- الهجرة التي تمت لإسباب اقتصادية وطائفية بعد عام 1968.
- موجة النزوح والهجرة بين عامي 2006-2008.
- موجة النزوح بعد 2014/6/10.

4- اشارت الفقرة (6)، السطر الخامس الى مصطلح (المجموعات المقاتلة) وهو مصطلح عام وغير واضح، ونرى ان يستبدل المصطلح بمصطلح (تنظيم القاعدة وبعده تنظيم داعش الارهابي).

5- الفقرة (7)، في السطر الرابع اشارت الى الاتي (.. وقد جرى توثيق اضطهاد الاقليات في الاراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة على نطاق واسع).

يرى العراق استبدال مصطلح اضطهاد لانه لا يعطي الوصف الحقيق لما قام به تنظيم داعش الارهابي من جرائم بحق الاقليات، وان تكون الصيغة النهائية للفقرة هي (.. وقد جرى توثيق الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي ضد الاقليات على نطاق واسع).

6- الفقرة (7)، السطر الخامس اشار الى الاتي (.. ومنع الكثيرون من دخولها (يقصد بغداد) لإسباب امنية وظل معظم من أتوا من محافظة الأنبار مشردين داخل تلك المحافظة).

يرفض العراق ما ذكر في هذه الجملة وذلك لعد اسباب:

- هناك آلاف العوئل والمواطنين الذين دخلوا محافظة بغداد سواء من الانبار او غيرها من المحافظات والمدن التي احتلها تنظيم داعش الارهابي،

ويسكنوون الان في مناطق مختلفة داخل بغداد وفي المحافظات الوسطى والجنوبية منذ اكثر من سنتين.

- هناك حالات تدقيق محدودة تجري للشباب من اجل ضمان وضعهم القانوني وعدم حدوث خرق من قبل عناصر تنظيم داعش الارهابي لهم.
- ان التقرير ذاته اشار في اكثر من مكان الى التخوف والحذر من اختراق عناصر تنظيم داعش الارهابي لبعض المخيمات وللمواطنين، مما يعد خرقاً امنياً لابد للقوات الامنية التعامل معه.
- وعليه فان الجملة التي وردت في الفقرة السابعة، السطر الخامس المشار اليها اعلاه يرفضها العراق ونطالب بحذفها من هذه الفقرة.

7- الفقرة (10)، ان السياسة الوطنية للنزوح الي تم اعدادها من قبل وزارة الهجرة والمهجرين فُعّلت وأتت بنتائج جيدة ما بين عامي 2006-2008 وأغلقت ملفات الاف من النازحين، ولكن اليوم وبعد جرائم تنظيم داعش الارهابي تحتاج الحكومة الى سياسة جديدة وخطط تلائم المتغيرات التي ظهرت على الساحة، مثل تهجير الاقليات وصعوبات العودة للعوائل والاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدولة.

8- الفقرة (12)، ((ان الحكومة العراقية ملتزمة وبكافة وزاراتها بتنفيذ السياسات الخاصة بالنازحين وحمايتهم، حيث تعمل تلك الوزارات في اطار السياسة العامة للدولة كل بحسب اختصاصها في اطار اللجنة العليا المعنية بمتابعة شؤون واوضاع النازحين)). لذلك نرى ان تستبدل الفقرة 12 التي وردت في التقرير بالفقرة أعلاه.

9- الفقرة (14)، السطرين 7 و8 اشارت الفقرة الى (.. وتتطلب تحسين التنسيق بين الوزارات المعنية، بما فيها وزارة الداخلية المسؤولة عن الوثائق ووزارة الهجرة والمهجرين المسؤولة عن تشجيل المشرد داخلياً).

نرى ان تعدل هذه الفقرة وذلك لان هناك اجتماعات متواصلة وتنسيق مستمر بين كل الوزارات المعنية، وان تكون الفقرة وفقا للاتي (... وتتطلب استمرار جهود التنسيق بين الوزارات المعنية، بما فيها وزارة الداخلية

المسؤولة عن الوثائق، ووزارة الهجرة والمهجرين المسؤولة عن تسجيل النازحين داخلياً).

10- الفقرة (15)، قامت الحكومة ومن خلال وزارة الداخلية بأصدار الوثائق الرسمية الجديدة بدلا عن وثائق النازحين المفقودة وذلك من خلال افتتاح عدد من المنافذ لاصدار البطاقات للنازحين.

11- الفقرة (16)، ان حجم النزوح الذي حصل بعد 2014/6/10، احتاج الى امكانات كبيرة للسيطرة عليه، وان إدارة الملف تتطلب مساعدة من الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة، مع الاشارة إلى ان وزارة الهجرة والمهجرين لم تدخر جهداً وعملت بكل امكاناتها وطاقاتها بالتعاون مع المنظمات الدولية واستطاعت تسجيل النازحين وتقديم المساعدات العينية والمادية لهم.

12- الفقرة (17)، تحدثت عن الاتي ((القيود المتكررة المفروضة على وصول العاملين في المجال الانساني)).
ان هذه الفقرة عامة وغير واضحة، فلم تتحدث عن الجهات التي تفرض تلك القيود، وفيما إذا كانت بسبب طبيعة الحرب والخوف على تنقل العاملين في المجال الانساني من الاستهداف من قبل تنظيم داعش الارهابي، ام من قبل جهات اخرى.
وعليه نقترح ان تتوضح هذه الفقرة من خلال الاتي ((القيود التي فرضت على وصول العاملين في المجال الانساني بسبب استهدافهم من قبل تنظيم داعش الارهابي الذي لم يستثن احداً في ارهابه ... الى آخر الفقرة)).

13- تحدثت الفقرة (18) عن نسب النازحين من محافظات الانبار وصلاح الدين والموصل، ولم تحدد من اي المناطق من تلك المحافظات نزحوا ولماذا نسبهم متفاوتة من محافظة الى اخرى، وهذا يعود بسبب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على الانبار في عام 2015 بشكل شبه مطلق، وعلى الموصل ايضا، في حين نجد النسبة التي اشار اليها التقرير بخصوص محافظة صلاح الدين منخفضة بحدود 13%، وذلك بسبب استعادة القوات

الامنية لغالبية المناطق في صلاح الدين وعودة معظم الاهالي اليها، في حين لازالت مناطق مثل الشرقاط وبيجي غير مطهرة بشكل كامل وتحت سيطرة التنظيم الارهابي والتي حالت دون عودة باقي العوائل اليها.

14- الفقرة (19)، تحدثت الفقرة عن دراسة استقصائية لـ 44,6% اسرة انها لا تشعر بالامان في اماكن تشردها، ومن غير الواضح فيما إذا كانت مصادر هذا الاستبيان موثوقة وبالتالي يمكن الاعتماد عليه، فلم يحدد التقرير الاماكن التي تشعر بها تلك الأسر بعدم الامان وفي اية مخيمات.
كذلك اشارت الدراسة التي اعتمدها التقرير إلى 42,9% من الأسر تضررت بسبب النزاع المسلح.
وهنا نرى ان الضرر الذي حل بالمناطق التي تشهد صراع هو بسبب دخول تنظيم داعش الارهابي اليها، وليس بسبب النزاع المسلح، لان الضرر والانتهاكات والجرائم التي لحقت بتلك العوائل وبمناطق سكناهم يعود سببه الى احتلال تنظيم داعش الارهابي لها.
اما الحديث عن عزم 97,6% من الأسر العودة الى موطنها الاصلي.
فنشير الى ان الحكومة العراقية سعت منذ سنتين إلى اتباع استراتيجية عودة العوائل الى اماكن سكناها واسفرت تلك الاستراتيجية عن عودة الالاف من تلك العوائل في ديالى وصلاح الدين والرمادي وغيرها من المدن، والعمل مستمر لعودة باقي العوائل.

15- الفقرتين (20-21)، تم انشاء اللجنة العليا لإيواء وإغاثة النازحين من اجل دعم العمل المتعلق بالخدمات المقدمة للنازحين وتسريع الجهود الرامية الى تخفيف معاناتهم والابتعاد عن الاساليب الادارية المعقدة والتي تؤخر تحقيق المساعدات، اما في اقليم كوردستان حيث قامت حكومة الاقليم انشاء مركز التنسيق المشترك للازمات ضمن الصلاحيات التي تتمتع بها.

16- الفقرة (24)، تحدثت عن الاتي ((يجب ان تقدم المساعدات ايضا الى مجتمعات محلية برمتها متأثرة بالتشرد)).
نرى ان هذا الامر عام وغير واضح فمن هي الجهة التي يجب عليها ان تقدم المساعدات في ظل الظروف المالية الصعبة التي تواجهها الحكومة

وفي اطار جهودها وسعيها للقيام بدورها في معالجة مشكلة النازحين، وهذا الامر يتطلب ايضا جهوداً دولية من الهيئات والمنظمات ذات الصلة للتعاون والتنسيق مع الحكومة العراقية.
ونقترح ان تكون الفقرة على النحو الاتي ((يجب تقديم المساعدات ايضا الى مبتمعات محلية متأثرة بالنزوح وهذا العمل يتحقق من خلال التعاون بين الحكومة العراقية والامم المتحدة والجهات الدولية المعنية)).

17- الفقرة (28)، تحدثت عن العقبات القائمة على الهوية الاثنية والدينية في مسألة توزيع الاموال على النازحين، وهذا ربما يشير إلى ان هناك نوع من التمييز في توزيع المساعدات المالية من قبل الدولة.

ونحن نرى ان هذا الامر غير صحيح، فالدولة لا تعتمد التمييز في التعامل مع مواطنيها سواء في تقديم المساعدات الانسانية التي حق طبيعي للمواطنين النازحين على الدولة او في اية مجالات اخرى.

18- الفقرات (28-29)، فيما يخص منحة المليون دينار عراقي هي منحة للطوارئ تم منحها للعوائل التي تركت اماكنها سواء التي استقرت في المحافظات العراقية او في اقليم كوردستان.

19- الفقرة (30)، تعمل وزارة الصحة بالتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية المتخصصة على متابعة الملف الصحي للنازحين سواء في بغداد وباقي المحافظات او في اقليم كوردستان، وتوفير اللقاحات والعلاجات لهم.

20- الفقرات (34-35-36)، وهي تتعلق بموضوع حصول النازحين من الطلبة على التعليم، وهنا نذكر ان الاسباب التي ادت الى ترك معظم الطلبة لتعليمهم تعود الى البحث عن فرص العمل بسبب غياب المعيل، وقلة المدارس اوالملاكات التدريسية بسبب أعداد النازحين التي فاقت الاستيعاب.

21- الفقرة (37) تحدثت هذه الفقرة عن الاتي ((... وتقف في وجه توزيع الاغذية عراقيل شديدة في بعض الاماكن بسبب النزاعات والاخفاقات السياسية)).

وهنا نرى:

- ان هذه الفقرة عامة ولم توضح الأماكن التي فيها عراقيل في توزيع الاغذية.
- ان الصعوبات في غالبيتها كانت بسبب الحرب التي تخوضها القوات الأمنية ضد تنظيم داعش الارهابي اكثر من اي شيء آخر، لاسيما في المناطق التي لم يتم تطهيرها لحد الان.
- نرى ان تصاغ الفقرة على هذا النحو ((... وتقف في وجه توزيع الاغذية عراقيل شديدة في بعض الاماكن بسبب احتلال تنظيم داعش الارهابي لها)).

22- الفقرة (39)، تحدثت عن الجهود التي تبذلها المنظمات الانسانية الدولية والوطنية لسد الفجوة من دون ذكر جهود الحكومة في هذا المجال.
نرى ان تعاد صياغة الفقرة لتكون ((.. وتبذل الحكومة والمنظمات الانسانية الوطنية والدولية قصارى جهدها لسد الفجوة... الى اخر الفقرة)).

23- الفقرة (40)، تحدثت الفقرة عن التشديدات والضغوطات التي يواجهها المشردون والفارون من مناطق سيطرة تنظيم داعش الارهابي بشكل عام ولم تحدد المناطق التي فيها ضغوطات وتشديدات.
وهنا نرى ان الحكومة العراقية بمختلف محافظاتها استوعبت الغالبية العظمى من النازحين سواء في المخيمات او المدارس او في بيوت خاصة، ولم تمنعهم من الفرار من داعش، بل ان القوات الامنية ساهمت بشكل كبيرة في فتح العديد من المنافذ للخروج من المناطق التي تخضع تحت سيطرة داعش الارهابي الى مناطق اكثر أمناً.

24- الفقرة (41)، تحدثت عن ان قوات الجيش منعت الاهالي من العبور نحو بغداد.
ونرى هنا ان هذا الكلام مجافٍ للحقيقة تماماً، حيث قامت قوات الجيش ومختلف القوات الامنية بقصارى جهودها لتسهيل عبور آلاف العوائل نحو بغداد ومنها الى بقية المحافظات في وسط وجنوب العراق.

كما تجدر الاشارة في هذا المجال ايضا ان تنظيم داعش الارهابي عمل على منع خروج العوائل من امامن سكناها واستخدمهم دروع بشرية لمنع تقدم القوات الامنية في اطار سعيها لتحرير المدن التي تقع تحت سيطرة هذا التنظيم الارهابي.

25- الفقرة (42)، تحدثت عن رفض المسؤولين في محافظة بابل استقبال الرجال المشردين.

وهنا لابد من الاشارة إلى قيام بعض الاجهزة الامنية بأجراءات احترازية معينة ووفقا لطبيعة الظروف والمخاطر والتهديدات التي تواجهها والعمليات الانتحارية التي حصلت هي اجراءات مؤقتة وليست دائمية، كما في الكثير من دول العالم، ولا يمكن ان ينظر لها على انها حالة عامة، ففي الوقت نفسه قامت هذه المحافظة وغيرها على مدار سنتين 2014-2016 بأستقبال العوائل النازحة من المناطق المحتلة من قبل داعش، بما فيها القادمة من محافظة الأنبار ولم تستخدم اية عبارات طائفية في التعامل معهم ويتم التعامل معهم على اساس التعامل الوطني الانساني بغض النظر عن الطائفة والهوية الاثنية او الدينية.

26- الفقرة (43)، تحدثت بصورة طائفية عن التشرد الذي طال 1800 شخصاً تحت عبارة ((العرب السنة))، ولم تتناول سبب تشريدهم، ولم تشر الى الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي بحقهم.

27- الفقرة (43)، تحدثت عن رفض سلطات اقليم كوردستان السماح للاشخاص او المساعدات الانسانية بالدخول الى المناطق الآمنة بسبب مزاعم تأييد الطائفة لتنظيم داعش الارهابي.

وهنا نرى ان هذا الامر فيه مغالطة كبيرة وغير صحيحة، فالدولة لا تتعامل مع أي طائفة على اساس ان تنظيم داعش الارهابي يتحدث بأسمها، وقد سعت في خطاباتها وسياساتها الى الفصل بين التنظيم الارهابي وبين الانتماء العراقي. بل كان ومازال الخطاب السياسي العراقي واضحا ان داعش الارهابي لا يمثل جهة او مكون او انتماء او دين او قومية، بل هو

تنظيم ارهابي يتستر بغطاء الاسلام، يستهدف كل تلك الانتماءات، ولم تسلم منه اية جهة من الجهات.

اما فيما يخص موضوع الكفالة فهو جزء من الاجراءات الامنية التي حاولت الحكومة العراقية اتباعه في بعض المناطق للحيلولة دون حدوث اختراقات من قبل تنظيم داعش الارهابي واستغلال موجة النزوح للقيام بأعمال ارهابية في المناطق التي استقرت فيها العوائل النازحة ضمن سياسة التنظيم العدوانية لخلق الفتنة داخل المجتمع العراقي.

28- الفقرات (44،45، 46)، اعتمد التقرير على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، وفي الغالب فأن تقارير وبيانات المنظمة التي تصدرها عن العراق تحتوي على مغالطات بعيدة عن الحقيقة ولا تستند الى تقييم او رصد ميداني دقيق.

29- الفقرة (47)، تم استحداثها حيث لم تكن موجودة في المسودة الاولى في التقرير الذي عرض على الحكومة العراقية، وهي مرفوضة بالكامل لانها تثير النعرات الطائفية، وتتهم قوات الامنية بالتمييز الطائفي واتهام لما يسمى (بالمليشيات) بشأن الاعتداء على بيوت المواطنين وترديد شعارات طائفية، وهو ما دفع الاف النازحين لمغادرة بغداد الى اربيل حسب ادعاء التقرير.

ان هذه المعلومات غير صحيحة واذا كانت هناك حالات فردية صدرت من اشخاص فأن الحكومة العراقية والقوات الامنية المقاتلة بكل صنوفها رفضت تلك التصرفات الفردية، وأكدت انها لا تمثلها وتبرأت منها، بل وحاربتها.

ان الحالة العامة لمختلف المدن العراقية التي احتضنت النازحين بعد هروبهم من تنظيم داعش الارهابي تشير الى اندماج هؤلاء في المناطق التي نزحوا اليها وتم تسجيل ابناءهم في المدارس والجامعات واعطائهم الاولوية في ذلك.

ان الشعب العراقي توحد بكل مكوناته واطيافه لمقاتلة تنظيم داعش الارهابي، واصبحت فصائل الشعب المتمثلة بالحشد الشعبي والحشد العشائري تقاتل جنباً الى جنب مع القوات الامنية تحت لواء وراية القوات

المسلحة العراقية، وتعمل بأمر القائد العام للقوات المسلحة، في اطار هدف أسمى هو تحرير الاراضي المغتصبة من تنظيم داعش الارهابي واعادة العوائل النازحة الى مناطق سكناها.

30- الفقرة (48-49)، تحدثت ايضا عن اتهامات ضد القوات الامنية ونحن نرفض هذه الفقرة ايضا.

31- الفقرة (52)، عبرت عن أن المساعدات التي قدمتها الحكومة ضئيلة وهزيلة واعتبرت ضمنا ان المساعدات التي قدمتها المنظمات الوطنية والدولية افضل.
هنا نرى ان ذلك يعد غبناً لجهود ودور الحكومة العراقية خلال السنتين الماضيتين على الرغم من الظروف الامنية والاقتصادية التي تمر بها.
ونقترح ان تصاغ الفقرة على النحو الاتي ((... وتقدم الحكومة والمنظمات الوطنية والدولية مساعدات .... الى اخر الفقرة)).

32- الفقرة (53)، نرى ان تعدل صياغة الفقرة وتكون ((يعاني الاطفال المشردون بسبب تنظيم داعش الارهابي قلقاً يتصل ..... الى آخر الفقرة)).
كما تحدثت هذه الفقرة عن مصطلح (المجموعات المسلحة) ولم تحدد القصد منها واي الجهات تشمل.
ونقترح ان يستبدل هذا المصطلح بتنظيم داعش الارهابي الذي قام خلال السنتين الماضيتين بعمليات تجنيد واسعة للاطفال واقامة معسكرات خاصة بهم وتعليمهم التشدد والغلو في الدين واستخدام مختلف انواع الاسلحة فضلا عن اشراكهم بعمليات عسكرية وقد تناولت هذا الموضوع مختلف وسائل الاعلام العالمية.

33- الفقرة (55)، ان ما يشهده العراق ليس نزاعاً مسلحاً بين القوات الامنية وتنظيم الدولة حسب ما يدعي التقرير، وانما هي حرب تخوضها القوات الامنية بمختلف صنوفها ضد تنظيم داعش الارهابي والذي يعد المسؤول الاكبر عن الجرائم والانتهاكات التي حصلت ضد المواطنين العراقيين ومن ضمنهم الاقليات.

34- الفقرة (56)، ان المجتمع العراقي اتسم بالتعايش السلمي والاندماج بين مكوناته الاجتماعية كافة، ولم يشهد العراق حالة التمييز بين مكوناته، ولكن الجماعات الارهابية المتمثلة بتنظيم القاعدة والجهات المرتبطة به، وبعد تنظيم داعش الارهابي عملت على خلق الفتنة بين ابناء المجتمع العراقي ولم تتمكن من ذلك، حيث اثبتت ارادة الشعب العراقي في كل مرة ان حالة التعايش والتكاتف بين مختلف المكونات هي الاساس للوحدة الوطنية، وما كانت ازمة النزوح القسري التي تعرض لها بعض ابناء الشعب العراقي واحتوائهم من قبل المحافظات والمدن العراقية الا دليلاً على وعي الشعب وايمانه بوحدته الوطنية جغرافياً واجتماعياً.

35- الفقرة (57)، تحدثت الفقرة عن تقرير غير معروف ولا يتسم بالموضوعية في الطرح لاسيما حين اشار الى العنف الموجه ضد المسيحيين، ولم يحدد الجهة التي تستخدم هذا العنف حيث كان المصطلح عاماً وغير دقيق..
ونرى هنا ان يعاد صياغة الجملة لتكون كالاتي ((.. وأدت درجة العنف الموجه من قبل تنظيم داعش الارهابي .... الى اخر الفقرة)).

36- الفقرة (58)، نرى ان يعدل السطر الاول فيها ليكون ((وادت حملة ممنهجة يشنها تنظيم داعش الارهابي من اجل ... الى اخر الفقرة)).

37- الفقرة (65)، تحدثت عن مفردة المليشيات، ولم يحدد القصد منها (المليشيات)، واشار الى قرب معسكراتها من اماكن تواجد المشردين، وهو يتحدث هنا في اطار اقليم كوردستان، فإن كان يقصد البيشمركة مثلا، فهي لا تعد مليشيات، وانما قوات نظامية تحت مسمى حرس الاقليم، أم يقصد جهات أخرى.

38- الفقرة (66)، عن ان الجيش قام بأحتجاز افراد اسرة من الذكور، ولم يحدد عن اي جيش يتحدث داخل الاقليم، حيث لا يوجد سوى البيشمركة (حرس الاقليم)، اما الجيش المرتبط بالحكومة الاتحادية فأن حدود تواجده خارج اطار الاقليم.

39- الفقرة (67)، تحدثت عن ظروف النزاع، ونرى هنا ان تستبدل هذه الكلمة وتكون ((بسبب الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي)).

40- الفقرة (69)، تحدثت عن تشيجع الحكومة لعودة المشردين الى اماكن معين دون اجراء تقييم كامل للسلامة والامن في تلك الاماكن، وذلك حسب ادعاء التقرير.

وهنا نرى ان هذا الامر غير صحيح، لان الشرط الاساس لدى الحكومة العراقية هي ضمان امن وسلامة المناطق التي يتم تحريرها قبل اعادة النازحين اليها، لاسيما ان اغلب المناطق التي تم تحريرها قام تنظيم داعش الارهابي بتفخيخها وملء الطرقات بالعبوات الناسفة من اجل ايقاع اكبر اذى بالمواطنين والقوات الامنية، لذلك فالحكومة حريصة اشد الحرص على تامين المدن قبل اعادة النازحين اليها.

ان الحكومة العراقية بكل الجهات الفاعلة في هذا الملف مثل وزارات (الهجرة والمهجرين والدفاع والداخلية والصحة والتعليم العالي والتربية) عملت ولا زالت تعمل بروحية الفريق الواحد من اجل تسهيل عودة النازحين الى مناطقهم المحررة وذلك بإزالة كل المعوقات وايصال الخدمات الى تلك المناطق.

41- الفقرة (70)، تحدثت عن الحاجة الى العدالة والمصالحة وبناء الثقة بين الحكومة والطوائف، في حين ان مشكلة الدلوائف والمكونات ليست مع الحكومة بالمطلق، بل مع تنظيم داعش الارهابي والجرائم والانتهاكات التي ارتكبها بحقها، ومن جانب الحكومة فهي مستمرة ضمن استراتيجيتها في تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الثقة المتبادلة والاندماج الاجتماعي بين مكونات المجتمع كافة.

42- الفقرة (77)، لم يكن النزاع المسلح هو السبب في حصول النزوح الداخلي الجماعي وانما تنظيم داعش الارهابي هو السبب الاول والمباشر، لذلك تحتاج هذه الفقرة الى اعادة صياغة وتعديل لتكون وفقا للآتي ((... منذ منتصف 2014، ان الهجوم الذي قام به تنظيم داعش الارهابي واحتلاله

عدداً من المدن العراقية ادى الى سيناريو النزوح الداخلي الجماعي .. الى اخر الفقرة)).

43- الفقرة (78)، يفترض ان تكون هذه الفقرة على النحو الاتي ((ندعم ونشجع الحكومة العراقية في تكثيف جهودها وان تخصص... الى اخر الفقرة)).
لان كلمة ينبغي تعني ان الحكومة لم تتخذ اجراءاتها ولم تقم بواجبهاتها وهذا غير صحيح، فالحكومة ما زالت تقوم بجهودها رغم طبيعة الاوضاع المالية والامنية التي تمر بها الدولة.

44- الفقرة (93)، تحدثت عن منع تجنيد الاطفال بشكل عام، في حين ان تنظيم داعش الارهابي هو من يقوم بعمليات التجنيد واقامة المعسكرات الخاصة بالاطفال لغرض تجنيدهم واطلق عليهم تسمية (فتيان الخلافة).

45- الفقرة (96)، نقترح ان تكون كالاتي ((التي استهدفها تنظيم داعش الارهابي وتسبب بنزوحها ومنع عودتها الامنة)).

46- كانت التوصيات التي جاء بها التقرير وفق مصطلحات (يجب - ينبغي - ولم تتضمن مفردات تحتوي التشجيع والدعم والتثمين للجهود الحكومية لما قامت بها من اجراءات وسياسات في ظل الظروف الاستثنائية الامنية والاقتصادية طيلة السنتين الماضيتين).